

المحاضرة الأولى: مفهوم الإدارة المالية وأهدافها

تمهيد:

تعتبر الإدارة المالية الدعامة الأساسية في المؤسسة الاقتصادية في وقتنا الحالي، فهي المجال الذي يتم فيه تسيير الشؤون المالية المتعلقة بكل ما يخص المؤسسة سواء في وظيفة الإنتاج ووظيفة التسويق ويقوم على إدارتها المدير المالي.

هذا الأخير الذي يعتبر من كبار الإداريين في المؤسسة فهو يشارك باتخاذ القرارات لأن له مسؤوليات على درجة كبيرة من الأهمية، فهو يهدف إلى زيادة القيمة السوقية والمحافظة على السيولة إضافة إلى تحقيق الأرباح.

مفهوم الإدارة المالية

أولاً: تعريف الإدارة المالية:

تعني الإدارة المالية تخطيط، تنظيم، توجيه، ومراقبة الأنشطة المالية مثل: تحصيل واستخدام أموال المؤسسة. كما يعني تطبيق مبادئ الإدارة العامة على الموارد المالية للمؤسسة.

كما يمكن تعريف الإدارة المالية بأنها: الوظيفة الخاصة بوضع خطط التمويل والحصول على موارد المالية واستخدامها بالطريقة التي تؤدي إلى زيادة فعالية عمليات وانجازات المؤسسة إلى أقصى حد ممكن.

ثانياً: عناصر ونطاق الإدارة المالية:

1- قرارات الاستثمار: تشمل قرارات الاستثمار في الأصول الثابتة (تسمى الميزانية الرأسمالية)، والاستثمار في الأصول المتداولة هو أيضاً جزء من قرارات الاستثمار التي تسمى قرارات رأس المال العامل.

2- القرارات المالية: تتعلق بجمع التمويل من مختلف الموارد التي ستعتمد على القرار بشأن نوع المصدر، ومدة التمويل، وتكلفة التمويل والعوائد الناتجة عنها.

3- قرار توزيع الأرباح: يتعين على المدير المالي اتخاذ قرار فيما يتعلق بتوزيع صافي الأرباح. ينقسم صافي الأرباح عموماً إلى قسمين:

أ- توزيعات الأرباح للمساهمين: يجب تحديد توزيعات الأرباح ومعدلها.

ب- الأرباح المحتجزة: تحديد حجم الأرباح المحتجزة النهائية، والتي ستعتمد على خطط التوسع والتنوع الخاصة بالمؤسسة.

ثالثاً: أهداف الإدارة المالية:

تهتم الإدارة المالية بشكل عام بتحصيل، تخصيص والرقابة على الموارد المالية المهمة. يمكن حصر أهداف الإدارة المالية في:

- 1- ضمان الإمداد المنتظم والكافي للأموال لأنشطة المؤسسة.
- 2- ضمان عوائد كافية للمساهمين والتي ستعتمد على القدرة على تحقيق الأرباح وسعر السوق للسهم وتوقعات المساهمين.
- 3- ضمان الاستخدام الأمثل للأموال، بمجرد تحصيل الأموال، يجب استخدامها بأقصى طريقة ممكنة وبأقل تكلفة.
- 4- ضمان سلامة الاستثمار، أي يجب استثمار الأموال في مشاريع آمنة بحيث يمكن تحقيق معدل عائد مناسب.
- 5- تخطيط هيكل رأس مال أمثل: يجب أن يكون هناك تكوين أمثل وعادل لرأس المال، بحيث يتم الحفاظ على التوازن بين المديونية وحقوق الملكية.

رابعاً: وظائف الإدارة المالية:

- 1- **تقدير متطلبات رأس المال:** يتعين على المدير المالي إجراء تقدير فيما يتعلق بمتطلبات رأس المال للشركة. سيعتمد في تحديد ذلك على التكاليف والأرباح المتوقعة والبرامج والسياسات المستقبلية ذات الصلة. يجب إجراء التقديرات بطريقة مناسبة تزيد من قدرة المؤسسة على الكسب.
- 2- **تحديد تكوين رأس المال:** بمجرد إجراء التقدير، يجب تحديد هيكل رأس المال. يتضمن ذلك تحليل حقوق ملكية، الديون على المدى القصير والطويل. سيعتمد هذا على نسبة رأس المال الذي تمتلكه الشركة والأموال الإضافية التي يجب جمعها من أطراف خارجية.
- 3- **اختيار مصادر الأموال:** للحصول على أموال إضافية يتم تحصيلها، لدى الشركة العديد من الخيارات مثل:
 - أ- إصدار الأسهم والسندات
 - ب- الاقتراض من البنوك والمؤسسات المالية
 - ج- الاقتراض عبر جمع مدخرات الغير على شكل سندات.يعتمد اختيار أسلوب التمويل يعتمد على المزايا والعيوب النسبية لكل مصدر وفترة تمويل.
- 4- **استثمار الأموال:** يجب على المدير المالي أن يقرر تخصيص الأموال في مشاريع مربحة بحيث يكون هناك أمان على الاستثمار والعوائد المنتظمة ممكنة.

5- **التخلص من الفائض:** يجب أن يتخذ المدير المالي قرار استخدام صافي الأرباح. ويمكن أن يتم ذلك بطريقتين:

أ- إعلان توزيعات الأرباح: يتضمن تحديد معدل الأرباح الموزعة والمزايا الأخرى مثل المكافأة.

ب- الأرباح المحتجزة: يجب تحديد الحجم الذي سيعتمد على خطط الشركة التوسعية والابتكارية والتنويعية.

6- **إدارة السيولة النقدية:** يتعين على المدير المالي اتخاذ قرارات فيما يتعلق بإدارة النقد. النقد مطلوب لأغراض عديدة مثل: دفع الأجور والرواتب، ودفع فواتير الكهرباء والمياه، والدفع للدائنين، وتلبية الالتزامات الحالية، والحفاظ على مخزون كافٍ، وشراء المواد الخام، وما إلى ذلك.

7- **الرقابة المالية:** لا يتعين على المدير المالي فقط تخطيط الأموال وشرائها واستخدامها، بل يتعين عليه أيضًا ممارسة السيطرة على الشؤون المالية. يمكن القيام بذلك من خلال العديد من التقنيات مثل: تحليل النسبة والتنبؤ المالي والتحكم في التكلفة والأرباح ، إلخ.

الوظائف المالية:

سيساعد الشرح التالي في فهم كل وظيفة مالية بالتفصيل:

أولاً: قرار الاستثمار:

تتمثل إحدى أهم وظائف التمويل في تخصيص رأس المال بكفاءة للأصول طويلة الأجل. يُعرف هذا النشاط أيضًا باسم الميزانية الرأسمالية. من المهم تخصيص رأس المال في تلك الأصول طويلة الأجل للحصول على أقصى عائد في المستقبل. فيما يلي جانبان من جوانب قرار الاستثمار:

أ- تقييم الاستثمار الجديد من حيث الربحية

ب- مقارنة معدل الاقتطاع مقابل الاستثمار الجديد والاستثمار السائد.

نظرًا لأن المستقبل غير مؤكد، فهناك صعوبات في حساب العائد المتوقع. إلى جانب عدم اليقين يأتي عامل الخطر الذي يجب أن يؤخذ في الاعتبار. يشكل عامل المخاطرة هذا دورًا مهمًا للغاية في حساب العائد المتوقع للاستثمار المرتقب. لذلك عند النظر في اقتراح الاستثمار، من المهم أن تأخذ في الاعتبار كل من العائد المتوقع والمخاطر التي تتطوي عليها.

لا يشمل قرار الاستثمار تخصيص رأس المال للأصول طويلة الأجل فحسب، بل يشمل أيضًا قرارات استخدام الأموال التي يتم الحصول عليها عن طريق بيع تلك الأصول التي تصبح أقل ربحية وأقل إنتاجية. من الحكمة أن تتحلل الأصول المستهلكة التي لا تضيف قيمة وتستخدم تلك الأموال في تأمين الأصول المفيدة الأخرى. يجب حساب تكلفة الفرصة البديلة لرأس المال أثناء حل هذه الأصول. يتم حساب معدل الاقتطاع الصحيح باستخدام تكلفة الفرصة البديلة لمعدل العائد المطلوب (RRR).

ثانياً: القرار المالي

القرار المالي هو وظيفة مهمة أخرى يجب أن يؤديها المدير المالي. من المهم اتخاذ قرارات حكيمة بشأن متى وأين وكيف يجب أن تحصل الشركة على الأموال. يمكن الحصول على الأموال من خلال العديد من الطرق والقنوات. بشكل عام، يجب الحفاظ على النسبة الصحيحة للأسهم والديون. يُعرف هذا المزيج من رأس المال السهمي والديون بهيكل رأس مال الشركة.

تميل الشركة إلى تحقيق أقصى استفادة عندما تزيد القيمة السوقية لحصة الشركة إلى الحد الأقصى، وهذا ليس فقط علامة على نمو الشركة ولكن أيضًا يزيد من ثروة المساهمين. من ناحية أخرى، يؤثر استخدام الديون على مخاطر وعائد المساهم. إنه أكثر خطورة على الرغم من أنه قد يزيد من العائد على رأس المال السهمي.

يقال إن الهيكل المالي السليم هو الهيكل الذي يهدف إلى تعظيم عائد المساهمين مع الحد الأدنى من المخاطر. في مثل هذا السيناريو، ستزيد القيمة السوقية للشركة إلى الحد الأقصى، وبالتالي سيتم تحقيق هيكل رأس المال الأمثل. بخلاف الأسهم والديون، هناك العديد من الأدوات الأخرى التي تستخدم في تحديد هيكل رأس مال ثابت.

ثالثًا: قرار توزيع الأرباح

يعد تحقيق الربح أو العائد الإيجابي هدفًا مشتركًا لجميع الشركات. لكن الوظيفة الرئيسية التي يؤديها المدير المالي في حالة الربحية هي أن يقرر ما إذا كان سيتم توزيع جميع الأرباح على المساهمين أو الاحتفاظ بجميع الأرباح أو توزيع جزء من الأرباح على المساهمين والاحتفاظ بالباقي لإعادة الاستثمار.

تقع على عاتق المدير المالي مسؤولية تحديد سياسة توزيع الأرباح المثلى التي تزيد من القيمة السوقية للشركة. ومن ثم يتم حساب نسبة توزيع الأرباح المثلى. من الممارسات الشائعة دفع توزيعات أرباح منتظمة في حالة الربحية. وهناك طريقة أخرى تتمثل في إصدار أسهم منحة للمساهمين الحاليين.

رابعًا: قرار السيولة

من المهم للغاية الحفاظ على مركز السيولة للشركة لتجنب الإفلاس. ترتبط ربحية الشركة وسيولتها ومخاطرها جميعها بالاستثمار في الأصول المتداولة. من أجل الحفاظ على الموازنة بين الربحية والسيولة، من المهم استثمار أموال كافية في الأصول المتداولة. ولكن نظرًا لأن الأصول المتداولة لا تكسب أي شيء للأعمال التجارية، فيجب إجراء حساب مناسب قبل الاستثمار في الأصول المتداولة.

يجب تقييم الأصول الحالية بشكل صحيح والتخلص منها من وقت لآخر بمجرد أن تصبح غير مربحة. يجب استخدام الأصول الجارية في أوقات مشاكل السيولة وأوقات الإعسار.

دور الوظيفة المالية في العمليات التنظيمية

أولًا: الوظيفة المالية ومكتب المشروع:

تحتاج المنظمات المعاصرة إلى ممارسة ضبط التكاليف إذا أرادت البقاء في أوقات الركود. بالنظر إلى حقيقة أن العديد من الشركات من الدرجة الأولى غارقة حاليًا في حالات نمو منخفض ونشاط أقل، فمن الضروري أن تتحكم في تكاليفها قدر الإمكان. يمكن أن يحدث هذا فقط عندما تكون الوظيفة المالية في هذه الشركات مجتهدة

ولديها رؤية حريصة تجاه التكاليف التي يتم تكبدها. بصرف النظر عن هذا، يتعين على الشركات أيضًا تقديم الكفاءات في الطريقة التي تعمل بها عملياتها وهذا دور آخر للوظيفة المالية في مؤسسات العصر الحديث.

يجب أن يكون هناك تأزر بين العمليات المختلفة وهذا أين يمكن للوظيفة المالية أن تؤدي دورًا حاسمًا. لئلا يعتقد المرء أن الوظيفة المالية، التي هي في الأساس وظيفة دعم، يجب أن تفعل كل هذا من تلقاء نفسها، فمن المفيد ملاحظة أن العديد من المنظمات المعاصرة لديها فرق مكتب مخصصة للمشروع لكل قسم، والتي تؤدي هذه الوظيفة.

بمعنى آخر، بينما تشرف الوظيفة المالية على العمليات التنظيمية على المستوى الكلي، تتغمس فرق مكتب المشروع في نفس الشيء على المستوى الجزئي. هذا هو السبب وراء اكتساب التمويل وميزانيات المشاريع ومراقبة التكاليف أهمية لأنه بعد كل شيء وجدت الشركات لتحقيق الأرباح والتمويل هو شريان الحياة الذي يحدد ما إذا كانت المؤسسات مربحة أو فاشلة.

ثانياً: إدارة صندوق التقاعد والأنشطة الضريبية للوظيفة المالية

يتمثل الدور التالي للوظيفة المالية في كشف المرتبات ومعالجة المطالبات والعمل كمستودع لخطط المعاشات التقاعدية والمكافآت. إذا اتبعت الولايات المتحدة قاعدة 401 (K) وكانت الوظيفة المالية تدير المنافع المحددة وخطط المساهمة المحددة، أما في الهند، يتم إدارة صندوق EPF (the Employee Provident Funds) أو صناديق ادخار الموظفين بواسطة الوظيفة المالية. بالطبع، المنظمات الكبيرة فقط هي التي خصصت صناديق تأمينية EPF للعناية بهذه الجوانب والقاعدة في معظم المنظمات الأخرى هي العمل كميسرين لخطة EPF مع مفوض PF (Provident Fund - صندوق الادخار) المحلي أو الإقليمي.

الجانب الثالث لدور الوظيفة المالية هو إدارة الضرائب وتحصيلها من الموظفين. بينما في الولايات المتحدة، تعمل الضريبة المستقطعة من المنبع أو الخصم الضريبي عند المصدر بشكل مختلف عن البلدان الأخرى، في الهند وفي كثير من أنحاء العالم الغربي، من الضروري للمنظمات خصم الضرائب عند المصدر من الموظفين بما يتناسب مع رواتبهم ومزاياهم.

يجب أن تتسق الوظيفة المالية أيضًا مع السلطات الضريبية وتسليم البيانات الضريبية السنوية التي تشكل أساس القرارات الضريبية للموظف. غالبًا ما تكون هذه العملية حساسة وحاسمة لأن القواعد الضريبية تفرض مبادئ صارمة للغاية لإنشاء البيانات الضريبية.

ثالثاً: كشف المرتبات ومعالجة المطالبات والأتمة:

لقد ناقشنا إدارة صندوق المعاشات والخصم الضريبي. يتمثل الدور الآخر لوظيفة المالية في معالجة كشف المرتبات والفوائد المرتبطة بها في الوقت المناسب وبما يتماشى مع المتطلبات التنظيمية.

يجب أن تتم معالجة المطالبات المقدمة من الموظفين فيما يتعلق بالبدايات الطبية وبدلات النقل من قبل إدارة الشؤون المالية. في كثير من الأحيان، تقوم العديد من المؤسسات بأتمتة هذا النشاط الروتيني حيث يؤدي استخدام برنامج تخطيط موارد المؤسسات ERP (Enterprise Resource Planning) وبرنامج أتمتة سير العمل المالي إلى تسهيل المهمة ومعالجة المطالبات بصورة أسرع. بعد هذا كله، يجب أن نتذكر أن وظيفة الشؤون المالية يجب أن تقوم بالعناية الواجبة بشأن المطالبات المقدمة لضمان اكتشاف المطالبات المزيفة

والأنشطة المشبوهة وإيقافها. هذا هو السبب في أن العديد من المنظمات لديها خبراء محاسبين قانونيين ومهنيين ماليين مسؤولين عن الوظيفة المالية بحيث يمكن إدارة هذه الجوانب بطريقة مهنية وجديرة بالثقة.

يتمثل الجانب الرئيسي هنا في أن الوظيفة المالية يجب أن يرأسها أشخاص يتمتعون بدرجة عالية من النزاهة والثقة في عدم إساءة استخدام الإدارة ، لهذا أصبحت الوظيفة المالية تحتل مكانة بارزة بسبب هذه الجوانب.

دور المدير المالي:

تعتبر الأنشطة المالية للشركة من أهم الأنشطة المعقدة للشركة. لذلك من أجل رعاية هذه الأنشطة ، يقوم المدير المالي بتنفيذ جميع الأنشطة المالية المطلوبة.

المدير المالي: هو الشخص الذي يعتني بجميع الوظائف المالية الهامة للمؤسسة. يجب أن يحافظ الشخص المسؤول على بُعد نظر من أجل ضمان استخدام الأموال بأكثر الطرق كفاءة. بحيث تؤثر أفعاله بشكل مباشر على ربحية الشركة ونموها وحسن سيرتها. فيما يلي الوظائف الرئيسية للمدير المالي:

أولاً: تجميع الأموال:

من أجل الوفاء بالتزامات الشركة ، من المهم أن يكون لديها ما يكفي من النقد والسيولة. يمكن للشركة جمع الأموال عن طريق الأسهم والديون. تقع على عاتق المدير المالي مسؤولية تحديد النسبة بين الديون وحقوق الملكية. من المهم الحفاظ على توازن جيد بين حقوق الملكية والديون.

ثانياً: تخصيص الأموال

بمجرد جمع الأموال من خلال القنوات المختلفة، فإن الوظيفة المهمة التالية هي تخصيص الأموال. بحيث يجب تخصيص الأموال بطريقة تمكن من استخدامها على النحو الأمثل. ومن أجل تخصيص الأموال بأفضل طريقة ممكنة ، يجب مراعاة النقطة التالية:

- حجم الشركة وقدرتها على النمو

- حالة الأصول سواء كانت طويلة الأجل أو قصيرة الأجل

- الطريقة التي يتم من خلالها جمع الأموال

تؤثر هذه القرارات المالية بشكل مباشر وغير مباشر على الأنشطة الإدارية الأخرى. ومن ثم فإن تكوين مزيج جيد من الأصول والتخصيص المناسب للأموال هو أحد أهم الأنشطة للمدير المالي.

ثالثاً: تخطيط الربح:

تحقيق الربح هو أحد الوظائف الأساسية لأي منظمة اقتصادية، فكسب الربح مهم للبقاء على قيد الحياة ودعم أي منظمة. يشير تخطيط الربح إلى الاستخدام الصحيح للربح الذي تحققه الشركة.

ينشأ الربح بسبب العديد من العوامل مثل التسعير والمنافسة الصناعية وحالة الاقتصاد وآلية العرض والطلب والتكلفة والإنتاج. يمكن أن يؤدي المزيج السليم من عوامل الإنتاج المتغيرة والثابتة إلى زيادة ربحية الشركة.

يتم تكبد التكاليف الثابتة عن طريق استخدام عوامل الإنتاج الثابتة مثل الأرض والآلات. من أجل الحفاظ على إنتاجيتها، من المهم أن تقيم باستمرار تكلفة الاستهلاك للتكلفة الثابتة للإنتاج (الاهتلاكات). يجب حساب تكلفة الفرصة البديلة من أجل استبدال عوامل الإنتاج التي تعرضت للتآكل والتلف. إذا لم يتم ملاحظة ذلك ، فإن هذه التكلفة الثابتة يمكن أن تسبب تقلبات كبيرة في الربح.

رابعاً: فهم أسواق رأس المال

يتم تداول أسهم الشركة في البورصة وهناك بيع وشراء مستمران للأوراق المالية. ومن ثم فإن الفهم الواضح لسوق رأس المال هو وظيفة مهمة للمدير المالي. عندما يتم تداول الأوراق المالية في سوق الأوراق المالية ، هناك قدر كبير من المخاطر التي تتطوي عليها. لذلك يجب على المدير المالي أن يفهم ويحسب المخاطر التي ينطوي عليها تداول الأسهم والسندات.

بناءً على تقدير المدير المالي لكيفية توزيع الأرباح. لا يجب العديد من المستثمرين أن تقوم الشركة بتوزيع الأرباح بين المساهمين كأرباح بدلاً من الاستثمار في الشركة نفسها لتعزيز النمو. تؤثر ممارسات المدير المالي بشكل مباشر على العملية في سوق رأس المال.

المحور الثاني: التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي بمفهومه الحديث وليداً للظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من هذا القرن ، وهي الفترة التي تميزت بالكساد الكبير الذي ساد الولايات المتحدة الأمريكية ، الذي أدت ظروفه إلى الكشف عن بعض عمليات غش وخداع مارستها بعض إدارات الشركات ذات الملكية العامة ، الأمر الذي أضر بالمساهمين والمقرضين على حد سواء ، وحداً بالمشرّع إلى التدخل ، وفرض نشر المعلومات المالية عن مثل هذه الشركات ، وقد أدى نشر هذه المعلومات إلى ظهور وظيفة جديدة للإدارة المالية في تلك الفترة ، وهي وظيفة التحليل المالي .

ومنذ ذلك التاريخ والتحليل المالي يكتسب مزيداً من الأهمية لدى الكثير من مستعمليه ، لما يقدمه لهم من معلومات ذات دلالة هامة في معظم الحالات التي يتناولها ، وقد كانت البنوك التجارية واحدة من الجهات التي أولت التحليل المالي أهمية كبيرة .

أولاً: مفهوم التحليل المالي

يعرّف التحليل المالي بأنه عبارة عن عملية معالجة منظمة للبيانات المالية المتاحة عن مؤسسة ما للحصول على معلومات تستعمل في عملية اتخاذ القرارات وتقييم أداء المؤسسات التجارية والصناعية في الماضي والحاضر ، وكذلك في تشخيص أية مشكلة موجودة (مالية أو تشغيلية) ، وتوقع ما سيكون عليه الوضع في المستقبل ويتطلب تحقيق مثل هذه الغاية القيام بعملية جمع وتصحيح للبيانات المالية وتقديمها بشكل مختصر وبما يتناسب وعملية اتخاذ القرار ، وتحقق غاية التحليل المالي من خلال تقييم الأمور التالية :

- 1- التركيب المالي للمؤسسة (Financial Structure) المتمثل في أصول المؤسسة والمصادر التي حصلت منها على الأموال لحيازة هذه الأصول .
 - 2- دورتها التشغيلية (Operating Cycle) المتمثلة في المراحل التي يمر بها إنتاج السلعة (أو الخدمة) وبيعها وتحصيل ثمنها .
 - 3- الاتجاهات (Trends) التي يتخذها أداء المؤسسة على مدى سنوات عدة .
 - 4- المرونة (Flexibility) التي تتمتع بها المؤسسة للتعامل مع الأحداث غير المتوقعة ، كالإنحراف في المبيعات والإنحراف في التدفقات النقدية بسبب ظروف خاصة أو عامة .
- مما تقدم ، نستطيع القول بأن التحليل المالي هو عبارة عن عملية منظمة تهدف إلى تعرّف مواطن القوة في وضع المؤسسة لتعزيزها ، وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج اللازم لها ، وذلك من خلال القراءة الواعية للقوائم المالية المنشورة ، بالإضافة إلى الاستعانة بالمعلومات المتاحة وذات العلاقة مثل أسعار الأسهم والمؤشرات الإقتصادية العامة .

والتحليل المالي بسيط في مفهومه النظري لسهولة الإلمام به وفهم آلية عمله من قبل الكثيرين ، لكن هناك صعوبة كبيرة في تطبيقه ، لكون التطبيق السليم يحتاج إلى إلمام كبير بالمحاسبة والإقتصاد والظروف الخاصة المحيطة بالمؤسسة موضوع التحليل وإدارتها وقدرات هذه الإدارة .

ومن هذا المنطلق ، ننظر إلى التحليل المالي على أنه قائم على الحكم النابع من المعرفة والخبرة ، أكثر من كونه عملية ميكانيكية مبنية على أسس محددة ، ويؤيد هذا المنطق الاختلاف في وجهات النظر التي من الممكن أن يخرج بها شخصان قاما بتحليل ميزانية مؤسسة واحدة .

ثانياً: استعمالات التحليل المالي

يستعمل التحليل المالي لتعرف أداء المؤسسات موضوع التحليل وإتخاذ القرارات ذات الصلة بها ، هذا ويمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة وأهمها :

1. التحليل الإئتماني (Credit Analysis)

يقوم بهذا التحليل المقرض وذلك بهدف التعرف على الأخطار المتوقع أن يواجهها في علاقته مع المقرض (المدين) ، وتقييمها وبناء قراره بخصوص هذه العلاقة استناداً إلى نتيجة هذا التقييم ، وتقدم أدوات التحليل المالي المختلفة للمحلل ، بالإضافة إلى الأدوات الأخرى ، الإطار الملائم والفعال الذي يمكنه من اتخاذ القرار المناسب ،

وذلك لما لهذه الأدوات من قدرة في معرفة المخاطر المالية إذا ما جرى التحليل المناسب للقوائم المالية للمقترض وتمت القراءة المناسبة للنتائج المستخرجة من التحليل .

2. التحليل الإستثماري (Investment Analysis)

إن من أفضل التطبيقات العملية للتحليل المالي هي تلك المستعملة في مجال تقييم الإستثمار في أسهم الشركات ، وأسناد القرض ، ولهذا الأمر أهمية بالغة لجمهور المستثمرين من أفراد وشركات ينصب اهتمامهم على سلامة استثماراتهم وكفاية عوائدها .

ولا تقتصر قدرة التحليل المالي على تقييم الأسهم والسندات وحسب ، بل تمتد هذه القدرة لتشمل تقييم المؤسسات نفسها ، والكفاءة الإدارية التي تتحلى بها والإستثمارات في مختلف المجالات .

ثالثاً: مصادر المعلومات اللازمة للتحليل المالي

يحصل المحلل المالي على المعلومات اللازمة للتحليل المالي من نوعين من المصادر الرئيسية هي :

1. مصادر معلومات داخلية

2. مصادر معلومات خارجية

ويتوقف مدى اعتماده على أي منهما حسب طبيعة وأغراض عملية التحليل المالي ، كذلك حسب طبيعة المؤشرات المطلوبة أي هل هي مؤشرات كمية Quantitative أم مؤشرات وصفية Qualitative .

ويمكن بشكل عام حصر مصادر تلك المعلومات فيما يلي :

1. البيانات المحاسبية الختامية المنشورة وغير المنشورة ، وتشمل الميزانية العمومية ، قائمة الدخل ، قائمة التدفقات النقدية ، والإيضاحات المرفقة بتلك البيانات .
2. تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة .
3. التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية ، مثل التوقعات والتنبؤات المالية .
4. المعلومات الصادرة عن أسواق المال وهيئات البورصة ومكاتب السمسة .
5. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية التي تصدر عن الهيئات والمؤسسات الحكومية ومراكز الأبحاث .
6. المكاتب الاستشارية .

– مستخدمو المعلومات التي يوفرها التحليل المالي

للتحليل المالي استعمال واسع جعلت منه مجال اهتمام الكثيرين رغم اختلاف الأهداف التي يتطلعون إليها من تطبيقاته ، ومن الجهات التي تستعمل التحليل المالي استعمالاً واسعاً ما يلي :

1. المستثمرون إدارة المؤسسة نفسها

3. سماسرة الأوراق المالية 4. الدائنون

5. العاملون 6. المصالح الحكومية

7. المؤسسات المتخصصة بالتحليل

وتسعى كل فئة من هذه الفئات إلى الحصول على معلومات تختلف عن المعلومات التي تحتاجها الفئات الأخرى ، وذلك لاختلاف الغاية من الحصول على المعلومات لدى كل منها .

رابعاً: دور المحلل المالي (Corporate Finance)

هناك مظهران رئيسيان لهذه الوظيفة هما :

أ - المظهر الفني (Technical Aspect)

ويقوم المظهر الفني على استعمال المبادئ الرياضية والمالية المعروفة وذلك للقيام بما يلي :

- 1- احتساب النسب المالية
- 2- إعادة صياغة المعلومات بشكل أقرب للفهم
- 3- مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع وبالمعلومات المتاحة عن المؤسسات الأخرى

ب- المظهر التفسيري (Interpretive Aspect)

ويهدف هذا المظهر إلى القيام بعملية فهم وتفسير لنتائج العملية الفنية في التحليل المالي بعد الاستعانة

بالمعلومات التالية:

1. خلفية المؤسسة ، وتشمل ما يلي :

أ - شكلها القانوني

ب - ملكيتها

ج - إدارتها

د - طبيعة نشاطها

هـ- المنافسة

2. المحيط الذي تعمل فيه المؤسسة ممثلاً بما يلي :

أ - خصائص الصناعة التي تنتمي إليها

ب - مركز المؤسسة في الصناعة

ج - السوق الذي تعمل فيه

د - الأنظمة الحكومية التي تعمل في ظلها

هـ- القدرة على التكيف

خامسا: أهداف التحليل المالي (Objectives Of Financial Analysis)

يمكن القول بأن التحليل المالي هو عملية تحويل البيانات المالية الواردة في القوائم المالية إلى معلومات تستعمل كأساس لاتخاذ قرارات مستنيرة لأجل تعزيز الاتجاهات الإيجابية في المؤسسة ، ولمعالجة بعض الممارسات الخاطئة مثل السيطرة على بعض التكاليف أو معالجة نقص متوقع في السيولة ، وبشكل عام ، يهدف التحليل المالي إلى تحقيق الغايات التالية :

1. تعرّف حقيقة الوضع المالي للمؤسسة
 2. تحديد قدرة المؤسسة على خدمة دينها وقدرتها على الاقتراض
 3. تقييم السياسات المالية والتشغيلية المتبعة
 4. الحكم على مدى كفاءة الإدارة
 5. تعرّف الاتجاهات التي يتخذها أداء المؤسسة
 6. تقييم جدوى الاستثمار في المؤسسة
 7. الاستفادة من المعلومات المتاحة لاتخاذ القرارات الخاصة بالرقابة والتقييم
 8. معرفة وضع الشركة في قطاعها.
- سادسا: أدوات و مراحل التحليل المالي

1- أدوات التحليل المالي: يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها :

* يقوم بمقارنة الكشوف المالية لسنوات متعددة .

* مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة و الضعف .

* تكون على شكل نسب ،وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج .

* تكون على شكل تحليلات تركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة و دراسة التدفقات النقدية و المردودية ، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار .

* و هي على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي .

2- مراحل التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل، وهذا يعتمد على نوع التحليل و أهميته و درجة التفصيل المطلوبة فيه، و يتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مرحله هي :

- **تحديد هدف التحليل بدقة :** من الضروري جدا أن يحدد المحلل المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، و مدى أهمية هذا الهدف و تأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ، و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

- تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

- اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية و كذلك الأساليب الاقتصادية و غيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل و عليه أن يتخذ البديل المناسب .

- إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، و كل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي و درايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة و الوضوح و البساطة في القوائم المالية و بالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

- التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه و الالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

- صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها .

سابعاً: التحليل بواسطة المؤشرات المالية

- رأس المال العامل : " FR "

1- تعريف: رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال ، و لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة و الأصول المتداولة .

و يمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

* من أعلى الميزانية : يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة و يحسب بالطريقة التالية :

رأس المال العامل = أموال الدائمة - أصول الثابتة

* من أسفل الميزانية : يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون و يحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{د.ق.أ.}$$

2- أنواع رأس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية و هي :

- رأس المال العامل الدائم أو الصافي : يحسب وفق القوانين التالية:

- أموال دائمة - أصول ثابتة .
- أصول متداولة - د.ق.أ .
- الأموال الخاصة + د.ط.أ .

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا لعلاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي و عليه تظهر ثلاثة فرضيات:

* أصول متداولة = د.ق.أ : و هو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها ، و هذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية و الالتزامات لمدة طويلة .

* أصول متداولة < د.ق.أ ← رأس المال العامل الدائم < 0 : و هذا يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء المؤسسة و قدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

* أصول متداولة > د.ق.أ ← رأس المال العامل الدائم > 0 : مما يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

- رأس المال العامل الإجمالي : يحسب كما يلي :

- مجموع الأصول المتداولة .
- مجموع الأصول - الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، و يحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

- رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي :

- رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة .
- الأموال الخاصة - القيم الثابتة .

- أصول متداولة - مجموع الأصول .

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، و العكس إذا كان أصغر من الصفر .

– رأس المال العامل الأجنبي : و هو يمثل مجموع الديون التي بحوزة المؤسسة و التي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها و يحسب بالعلاقة التالية :

- د.ق.أ + د.ط.أ
- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص .
- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة .

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .

2- احتياج رأس المال العامل و الخزينة :

– احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطى من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، و يحسب BFR كالتالي :

$$BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم الغير جاهزة} - (\text{د.ق.أ} - \text{تسبيقات})$$

– الخزينة T : تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة و خصومها .

– تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

* سندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب و التي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الأجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .

* خصم الأوراق التجارية : و هي طريقة لتمويل خزينة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق و تتحصل مقابل ذلك على عمولة .

* الحسابات الجارية : هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت و توجد في الحساب الجاري البريدي و حساب البنك .

* الصندوق : الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .

و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .

- تتمثل عنا صر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك و هي كما يلي :

* السلفات المصرفية .

* السحب على المكشوف : هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت معين .

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

- مجموع الأصول - الخصوم .
- رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل .
- قيم جاهزة - تسبيقات .

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل و احتياجاته :

* رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل = الخزينة < 0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا و يجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

* رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل = الخزينة > 0 : المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، و هذا يطرح مشكل ممتثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تتنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، و في بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

* رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل = الخزينة = 0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد و بالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل و احتياج رأس المال العامل .

- يتم التأثير على رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

أ- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .

ب- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية .

- يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

أ- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات .

ب- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين .

إذا كان رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

ثامنا: التحليل بواسطة النسب المالية

للسبب المالية عدة أدوار نذكر منها:

* أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي و الاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالا عقلانيا و موضوعيا .

* تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة .

* تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .

* تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطىها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة و نتائجها المقدمة .

وهناك عدة أنواع من النسب المالية و بتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها و منه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة و المعبرة عن حالة المؤسسة و حسب القطاع الذي تنتمي إليه ، و هناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية و هي :

1- نسب الهيكلية: تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول و الخصوم و حسابها يعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية و تتمثل في :

- نسب هيكلية الأصول: يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

إجمالي القيم الثابتة

$$* \text{نسب هيكل الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي القيم الثابتة}}{100 \times \text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

إجمالي قيم الاستغلال

$$100 \times \frac{\text{إجمالي قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{* نسبة قيم الاستغلال}$$

مجموع الأصول

القيم الجاهزة + ق.غ.ج

$$100 \times \frac{\text{القيم الجاهزة + ق.غ.ج}}{\text{مجموع الأصول}} = \text{* نسبة القيم الجاهزة و القيم الغير الجاهزة}$$

مجموع الأصول

و تسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة

في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكله المثلى .

- نسب هيكله الخصوم : تستخرج من خلال النسب التالية :

الأموال الخاصة

$$100 \times \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{* نسبة هيكله الأموال الخاصة}$$

مجموع الخصوم

د.ط.أ

$$100 \times \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{* نسبة هيكله د.ط.أ}$$

مجموع الخصوم

د.ق.أ

$$100 \times \frac{\text{د.ق.أ}}{\text{مجموع الخصوم}} = \text{* نسبة هيكله د.ق.أ}$$

مجموع الخصوم

2- نسب السيولة : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها .

و لقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

نسبة سيولة الأصول : بمقارنة الأصول المتداولة بدين المؤسسة و تحسب بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة

= _____

مجموع الأصول

* إذا كانت نسبة سيولة الاصول $0.5 <$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة و تبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة و تحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

* إذا كانت نسبة سيولة الاصول $0.5 >$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية و يعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها و بالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

– **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها في الأجل القصير و تحسب بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة

= _____

د.ق.أ

* إذا كانت نسبة السيولة العامة $1 <$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

* إذا كانت نسبة السيولة العامة $1 >$ المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو نقص من الديون القصيرة الأجل .

– نسبة السيولة المختصرة: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقاً من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتنا تحسب كما يلي :

القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة

$$0.5 > \frac{\quad}{\quad} > 0.3$$

د.ق.أ

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال .

– نسبة السيولة الآنية: تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة ، و يمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل و تحسب كما يلي :

القيم الجاهزة

$$0.33 > \frac{\quad}{\quad} > 0.25$$

د.ق.أ

و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها .

3- نسب التمويل: تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على أموالها الخاصة و الأجنبية في تمويلها العام ، ومن أهم هذه الأسباب :

– نسبة التمويل الدائم: تحسب كما يلي :

الأموال الدائمة

$$= \frac{\quad}{\quad}$$

الأصول الثابتة

* إذا كانت نسبة التمويل الدائم=1 هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم و حتى تعمل المؤسسة بارتياح لا بد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، و هي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

- نسبة التمويل الخاص: تحسب كما يلي :

الأموال الخاصة

=

الأصول الثابتة

* نسبة التمويل الخاص = 1 هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ،أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .

* نسبة التمويل الخاص < 1 المؤسسة تمول قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة و هي الحالة المثلى .

و تعبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

- نسبة المديونية : تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، و تبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص و الديون من جهة أخرى ، و يمكن معرفة درجة الخطر المالي ، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، وتحسب كما يلي :

مجموع الديون

=

مجموع الأصول

* تعبر عن مدى ضمان الديون للغير و يتحسن أن تقل عن 0.5 .

- نسبة الاستقلالية المالية : إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة

الأموال الخاصة

، وتحسب بالعلاقة التالية :

=

> 1

مجموع الديون

* تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة و اعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

4- نسب المردودية : تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات و السياسات التي نفذتها و يمكن عرضها كما يلي :

- المردودية الاقتصادية : و هي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، وتحسب بالعلاقة التالية :

النتيجة الصافية

= _____

مجموع الأصول

* تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي و الاقتصادي .

- المردودية المالية: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فان المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة ، وتحسب كما يلي :

النتيجة الصافية

= _____

الأموال الخاصة

- مردودية الأموال الدائمة : تحسب وفق العلاقة التالية :

النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية

الأموال الخاصة + الديون المالية

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم و الاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها .

5- نسب الدوران : تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى تحقق أعلى ربح ، وتوجد عدة نسب دوران نلخصها في الجدول التالي :

– مدة دوران المخزون

مخزون المواد الأولية

$$\frac{360}{X} \text{ مخ} - 2 \text{ مخ} + \text{مشتريات المواد الأولية}$$

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري .

– مدة دوران العملاء :

العملاء + أوراق القبض – تسبيقات العملاء

$$90 > 360 \times X \text{ يوم}$$

المبيعات (صافي الدفع)

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها و من مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة و أن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن و هذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة .

– مدة دوران الموردين :

موردين + أوراق الدفع

$$90 < 360 \times X \text{ يوم}$$

مشتريات نهاية الفترة

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب ، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم .